



رئيس مجلس الأمة ورئيس الشعبة البرلمانية أحمد السعدون وأ.د. حمد المطر وداود معرفي وشيخ شعبان ود. محمد المهان وحمد العبيد وفهد بن جامع والأمين العام خالد بوصليب والأمين العام المساعد بالتكليف مشعل العنزي

أحمد السعدون يترأس اجتماعاً للشعبة البرلمانية

عقدت اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية اجتماعاً لها أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة ورئيس الشعبة البرلمانية أحمد السعدون. وحضر الاجتماع وكيل الشعبة البرلمانية د. محمد المطر وأمين سر الشعبة النائب د. محمد حسين المهان وأمين الصندوق النائب حمد عادل العبيد، وأعضاء الشعبة النواب شعيب علي شعبان وداود سليمان معرفي وفهد فلاح بن جامع، وأمين عام مجلس الأمة خالد سعد بو صليب والأمين العام المساعد لقطاع المنظمات والعلاقات بالتكليف مشعل محمد العنزي.



متعب الرنهان يسأل وزيرة الأشغال عن سبب تأخر تنفيذ طريق سليل

وجه النائب متعب الرنهان سؤالاً إلى وزيرة الأشغال العامة د. أماني بوقمان بشأن الاستفسار عن تأخر تنفيذ طريق سليل، وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

- 1 - ما أسباب تأخر تنفيذ طريق سليل الذي يربط مدينة المطاع السكنية بالدائري السادس ومنطقة الجهراء؟
- 2 - ما الموعد المقرر لانتهاء من تنفيذ طريق سليل؟ وهل تم طرح المناقصة؟ ومتى موعد التسليم الفعلي؟

متعب الرنهان

عبدالله فهاد: كم عدد صالات الأفراح التي أُغلقت منذ «كورونا»؟

الأفراح التي أُغلقت منذ أزمة كورونا؟

- 2- ما أسباب استمرار إغلاق صالات الأفراح؟ وما خطة الوزارة حيالها؟
- 3- كم عدد صالات الأفراح التي جرت صيانتها أو ترميمها أثناء إغلاقها؟ مع تزويدي بجميع المستندات ذات الصلة.



عبدالله فهاد

وجه النائب عبدالله فهاد سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الشيخ فراس الصباح، عن أسباب استمرار إغلاق صالات الأفراح، ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

- 1- كم عدد صالات

أسامة الشاهين: دعم إدارة متحف بيت الكويت للأعمال الوطنية لنقل مقتنياته إلى المقر الجديد

حول بيت الكويت للاعمال الوطنية الذي تقدم به النائب أسامة الشاهين على ما يلي:

«تقوم الدولة ممثلة بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدعم إدارة المتحف لتأخر تنفيذ طريق سليل الذي يربط مدينة المطاع السكنية بالدائري السادس ومنطقة الجهراء؟ ما الموعد المقرر لانتهاء من تنفيذ طريق سليل؟ وهل تم طرح المناقصة؟ ومتى موعد التسليم الفعلي؟»

ومنذ صدور القرار الأخير تواجه إدارة المتحف صعوبة في نقل محتويات المتحف إلى مقره الجديد نظراً لكونها ثمينة وتحتاج إلى ذوي الخبرة لنقلها، وعلى الرغم من أن إدارة المتحف طالبت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والمساعد إلا أن كتبه قوبلت بالاعتذار. ونص الاقتراح برغبه

المشاركة في حرب التحرير بالأجنحة الخاصة بالمتحف. وقد صدرت عدة قرارات من مجلس الوزراء بشأن المتحف، ففي عام 2001 صدر قرار بتبعية المتحف للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، وعام 2016 صدر قرار بنقل المتحف من مبنى في منطقة الشويخ إلى أحد المباني الواقعة بمنطقة دسمان.



أسامة الشاهين

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة قال في مقدمته: يعتبر «بيت الكويت للأعمال الوطنية» من أبرز المتاحف بالكويت، كونه يوثق تاريخ الكويت، ولاسيما أحداث العدوان على الكويت في أغسطس 1990، وتحرير الكويت التي بدأت من تاريخ 17 يناير إلى يوم التحرير 1991م، لذا فقد شاركت عدد من الدول

لمنع أودية العقوبة والتي تخالف الدساتير

محمد الرقيب يقترح تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة بإمكان ترشح من «رُد إليه اعتباره»

بالنظام العام أو حتى منافية الآداب العامة. كما أن الأفعال ذاتها هي في حقيقتها تعتبر جرائم يعاقب عليها القانون، وتجربتها في حقيقة الأمر نابع من مصدرها في الشريعة الإسلامية. إلا أنه وحتى في الشريعة الإسلامية الغراء ذهبت أغلب الآراء الفقهية إلى أن من يرتكب هذا الفعل يستتاب قبل أن يقام عليه الحد وذلك لعل الله يمن عليه بالهداية ويلتزم الحق.

وحيث إن قانون الجزاء الكويتي قد شرع لمثل هذه الجرائم العقوبات المقيدة للحرية، أي أنها ليست عقوبات دائمة أبدية، وقياساً على الأفعال ذاتها ذهب المشرع بالمادة ذاتها إلى حرمان أيضاً من أدين بجرائم الدساتير الحديثة كافة، بل حتى تكون بمنزلة الاستتابة، وذلك قياساً على أحكام الشريعة الإسلامية.

بإيضاحية للاقتراح بقانون الذي قدمه النائب الرقيب على ما يلي: ساوى الدستور الكويتي بين الناس في الكرامة الإنسانية وكفل الحريات الشخصية على اختلاف أنواعها بدءاً من الحرية الشخصية حتى حرية الاعتقاد والراي. وكان المعيار الوحيد لتحديد الحرية على الأفعال أو وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون، فلا يمكن القول إن المناس بالذات الإلهية أو الأنياب عليهم السلام وجه من أوجه الحرية الشخصية على اعتبار أن مثل هذه الأفعال تخالف الركائز الدستورية ذاتها ابتداءً من المادة الثانية للدستور باعتبار أن دين الدولة الإسلام وصولاً إلى الكوادر المتعلقة بالبحرية الشخصية والتي قيدها بعدم الخروج أو الإخلال



محمد الرقيب

تقدم النائب محمد عوض الرقيب باقتراح بقانون بتعديل على بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة. ويقضي الاقتراح بأن يتم الحرمان من الانتخابات كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المناس بالذات الإلهية والأنياب والذات الأميرية، وذلك حتى يرد إليه اعتباره. ونص الاقتراح على ما يلي:

النص الآتي: كما يحرم من الانتخاب كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المناس بكل من:

- أ - الذات الإلهية.
- ب - الأنياب.
- ت - الذات الأميرية.

مثل هذه الأفعال تخالف الركائز الدستورية ذاتها ابتداءً من المادة الثانية للدستور باعتبار أن دين الدولة الإسلام وصولاً إلى الكوادر المتعلقة بالبحرية الشخصية والتي قيدها بعدم الخروج أو الإخلال

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له.. وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه. المادة الأولى: يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة 2 من القانون رقم 35 لسنة 1962 المشار إليه

خالد الطمار لمنح مرافق المريض إجازة تفرغ بمرتب كامل للمدة المقررة للعلاج

أحكام هذا القانون. مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. وجاء في المذكرة الإيضاحية أن الموظف المرافق المريض بالخارج يجد مشقة في عودته للبلاد عقب انتهاء مدة الستة أشهر الممنوحة له من جهة عمله خاصة إذا كان المريض طفلاً صغيراً أو مسناً ويجد نفسه مضطراً للعودة إلى الكويت حتى لا يتوقف راتبه الشهري، وفي كثير من الحالات تستمر فترة العلاج أكثر من الفترة المحددة، ومن منطلق العدالة فإنه يستحق منحه هذه الإجازة بمرتب كامل إذا زادت مدة العلاج على ستة أشهر أسوة بمن يتم منحهم إجازة تفرغ بمرتب كامل لتأدية أعمال فنية أو أيية معينة أو للقيام بمهام علمية أو رياضية محددة، والتي لا تقل أهميتها عن هذه الإجازة.



خالد الطمار

تقدم النائب خالد الطمار باقتراح بقانون بإضافة المادة (49) مكرر إلى المرسوم رقم (15) لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية وتعديلاته، بشأن منح الموظف إجازة تفرغ بمرتب كامل لمرافق المريض. وجاء في نص الاقتراح ما يلي:

مادة أولى: تضاف مادة جديدة برقم (49 مكرراً) إلى المرسوم رقم (15) لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية وتعديلاته المشار إليه نصها الآتي:

(يجوز للوزير منح الموظف إجازة تفرغ بمرتب كامل لمرافق المريض قررت وزارة الصحة العامة علاجه في الخارج مع مرافق له، وذلك للمدة المقررة للعلاج، ويضع مجلس الخدمة المدنية بناءً على اقتراح ديوان الخدمة المدنية القواعد المنظمة لمنح هذه الإجازة). مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع

وجاء هذا الاقتراح بقانون بإضافة فقرة «حتى يرد إليه اعتباره» وذلك لمنع أودية العقوبة والتي تخالف الدساتير الحديثة كافة، بل حتى تكون بمنزلة الاستتابة، وذلك قياساً على أحكام الشريعة الإسلامية.

والتنفيذية، مطالباً بالاستعداد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مطالباً بالاستعداد بعد العطلة البرلمانية لإقرار تشريعات تصب في المصلحة العامة كالإصلاحات السياسية والتعليمية والمعيشية.

وقال المسعود إن «هناك تشريعات قادمة تركز على التنمية وتنوع مصادر الدخل والمشاريع الاستثمارية وأسماوية استثمارية

تشريعات قادمة تركز على التنمية وتنوع مصادر الدخل والمشاريع الاستثمارية والبديل الإستراتيجي مع زيادة الرواتب للموظفين والمتقاعدين

فهد المسعود: مستمرون في تنفيذ خارطة الأولويات النيابية لإقرار كل التشريعات المهمة للبلد والمواطنين

وأصحاب الإرهاب الفكري. كما طالب رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح باتخاذ موقف كويتي حازم وصارم مع حكومات الدول التي وفرت الغطاء والحماية لأصحاب الفكر المتطرف والفاسد. وشدد على أن «الحكومة مطالبة بالسعي إلى حشد الدول الإسلامية والمبادرة إلى إعداد مشروع قرار عاجل يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للتصدي لظاهرة تنديس المقدسات الإسلامية، ليكون رادعاً قوياً للدول التي لم تستوعب حساسية وخطورة عدم احترام المقدسات الدينية».

هذا العمل «قبيح وممنهج يتنافى مع احترام الأديان ويؤجج الاحتقان والأحقاد بين البشر نظراً لما فيه من استفزاز متعمد لمشاعر أكثر من مليار مسلم». وأكد أن تكرار هذه الجريمة في أسابيع قليلة يعد خطراً في المفاهيم الإنسانية والأخلاقية، ولا تعد بأي حال من الأحوال من حرية التعبير. وطالب المسعود الشعبة البرلمانية بأن تتحرك دولياً وتتخذ جميع الإجراءات المتاحة عبر مخاطبة البرلمان الأوروبي وغيره من البرلمانات الدولية لسن قوانين تردع هذه التصرفات المشينة، وتمنع حكومات هذه الدول من حماية المتطرفين

من الأيام سيشهد تشريعات مستحقة وأن هذا المجلس سيكون عنوانه الرئيسي إنجازات للشعب الكويتي والنهضة وتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الاستدامة للأولوية المالية والاقتصادية والتعليمية وغيرها ورفاهية المواطن. من جانب آخر، استنكر المسعود الجريمة التي ارتكبتها قبل أيام قليلة جماعة متطرفة تدعى (دنماركيون وطنيون) تنتمي إلى البمين المتطرف بأحراق نسج من المصحف الشريف في العاصمة الدنماركية (كوبنهاجن) تحت حماية الشرطة الدنماركية. واعتبر المسعود أن

والبديل الاستراتيجي مع زيادة الرواتب للموظفين والمتقاعدين وتحسين المستوى المعيشي لهم في ظل رقابة حكومية على الأسعار وتشجيع التنافسية وتفعيل دور جهاز حماية المنافسة.. وأكد أنه وفقاً للبيان الذي أصدره النواب في بداية الفصل التشريعي فإن خارطة طريق العمل التشريعية ستستمر حتى إقرار كل التشريعات المهمة للبلد حتى يتم تحقيق الهدف منها بالإصلاحات الحقيقية في المجالات المالية والاقتصادية والتعليم وتوفير فرص العمل للشباب الكويتي وإحداث طفرة في المشاريع الإسكانية. وأكد المسعود أن القادم

للمؤسسات الحكومية، حافظاً لبدء عجلة العمل والتطوير والتنمية وتسكين الشواغل وتعيين القيادات الوسطى والإشرافية والوكلاء والمساعدين بناء على الكفاءة وتكافؤ الفرص. وأكد أن كل هذه الأمور لم تكن لتتحقق لولا الجهود التي بذلت والتعاون المثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مطالباً بالاستعداد بعد العطلة البرلمانية لإقرار تشريعات تصب في المصلحة العامة كالإصلاحات السياسية والتعليمية والمعيشية.

البرلمانية شهدت اجتماعات ماراتونية متواصلة من أجل إنجاز هذه التشريعات في زمن قياسي. وتوجه المسعود بالشكر إلى أعضاء مجلس الأمة والحكومة وفرق العمل في اللجان البرلمانية وفرق العمل الحكومية التي عملت واجتهدت لإنجاز هذه القوانين، معرباً عن أمله في إصدار الحكومة اللوائح التنفيذية لتلك القوانين للتطبيق على أرض الواقع في الأشهر المقبلة، وتجهيز التشريعات والقوانين الملحة أو المرتبطة.



فهد المسعود

أكد النائب فهد المسعود أن خارطة الأولويات النيابية التي تم الإعلان عنها في بدء دور الانعقاد مستمرة حتى إقرار كل التشريعات المهمة للبلد والمواطنين في جميع المجالات. وقال المسعود في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة إن دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السابع عشر لمجلس الأمة كان دوراً استثنائياً بما شمله من إنجازات تشريعية نوعية في زمن قياسي لم يتجاوز 30 يوماً من العمل الفعلي. وأوضح أن التشريعات المنجزة تتعلق بقانون إنشاء المدن الترفيهية وتعديل قانون التأمين الصحي وتعديل قانون إنشاء المحكمة